وضع المرأة فى الاعتبار عند تحديد الموازنة

امرأة تتولى مسئولية حفار جولفاكس لاستخراج النفط، الذى تمتلكه شركة النفط الحكومية النرويجية، فى بحر الشمال.

لماذا يعتبر استخدام الموازنة لتمكين النساء أمرا اقتصاديا صائبا

جانيت ج . ستوتسكى
Janet G. Stotsky

عندما يتأمل القادة فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء طرق تعزيز النمو، وتقليل عدم المساواة، وتحسين مستويات المعيشة، فإن المعركة المستمرة للجنسين غالبا ما تكون آخر شىء يطرأ على أذهانهم. ولكنهم قد يرغبون فى إعادة التفكير مرة أخرى.

ومنذ زمن طويل تم إدراج الاختلافات بين الجنسين فى التحليل الاقتصادى على مستوى الاقتصاد الجزئى فى ميادين المالية العامة، والعمل، واقتصاديات التنمية. فعلى سبيل المثال، كانت أنماط مختلفة لهجرة الرجال والنساء من الريف إلى الحضر فى البلدان النامية، منذ وقت طويل، مصدرا لنماذج اقتصاديات التنمية، وأخذت تسهم فى فهمنا لعملية التنمية الشاملة. ولكن فى فترة حديثة جدا، تحول التركيز إلى التداعيات الاقتصادية الكلية المحتملة نتيجة للاختلاف بين الجنسين فى السلوك - سواء لفهم التطورات الاقتصادية ولوضع سياسات معقولة (جرون، ايلسون، وكاجاتاى، ٢٠٠٠). وقد تؤدى الفروق بين الجنسين فى السلوك الذى يجىء نتيجة لقرارات خاصة أو انعكاسا لتأثير السياسات العامة، إلى نتائج مختلفة فى الاقتصاد الكلى، مع تداعيات على إجمالى الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومى، ومن ثم على الناتج القومى. ومع ذلك، نادرا ما توضع سياسات للمالية العامة تأخذ نوع الجنس فى اعتبارها.

وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من العمل يعتبر مبتكرا، فإن الأدبيات غير مكتملة فى ناحيتين. الأولى، أنها لا تقوم دائما باستخلاص التداعيات على الاقتصاد الكلى حتى عندما يعتمد على دليل اقتصادى جزئى بشأن الفروق بين الجنسين فى السلوك. والثانية، أنه نظرا لانفصال الباحثين العاملين فى أى من المجالين نوعاً ما عن أدبيات الاقتصاد الكلى الأكثر اتساعا، فإنهم يخفقون عادة فى الإدراك الكامل لإسهامات بعضهما البعض. وتركز دراستان حديثتان لصندوق النقد الدولى على التفاعل بين نوع الجنس والاقتصاديات الكلية وعمليات الموازنة. ويقدم هذا المقال نظرة عاجلة على كلا الموضوعين.

تحسين فرص النساء

مازالت النساء يعانين من الحرمان، خاصة فى البلدان الأكثر فقرا. ففرصهن فى التقدم التعليمى والاجتماعى والاقتصادى أدنى من فرص الرجال بصورة ملحوظة، وغالبا ما يواجهن عقبات وعراقيل فرص الحصول على تعليم جيد ورعاية صحية جيدة لأسباب اقتصادية وثقافية على حد سواء. والنتيجة النهائية هى حصولهن على مستوى أقل من التحصيل التعليمى، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع من البنات على معدلات الأولاد فى كثير من البلدان (انظر الجدول ١). كما أن ما يطلق عليه ظاهرة اختفاء النساء، حيث

تقل أعداد من النساء عما هو متوقع على أساس المعدلات البيولوجية، يعتبر أيضا مؤشرا على استمرار التحيز ضد النساء. وفى سوق الوظائف، تواجه النساء أجورا أقل، وعددا أقل من الوظائف، كما تستمر مواجهتهن للتفرقة فى الأسواق المالية. وكذلك تواجه النساء عادة فرصا أقل للمشاركة فى صناعة القرارات العامة.

والأهداف الثمانية للألفية الإنمائية - التى تمت الموافقة عليها فى عام ٢٠٠٠ لإحداث تخفيض حاد فى أعداد الفقراء وتحسين مستويات المعيشة بحلول عام ٢٠١٥ - تربط صراحة بين التقدم الاقتصادى وخلق فرص متساوية للرجال والنساء كافة. ويدعو أحد هذه الأهداف، وهو الهدف الثالث للألفية الإنمائية، إلى علاج أوجه التفاوت بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة (انظر مقال ص ٦).

إدراج قضايا المساواة بين الجنسين فى الاقتصاد الكلى

ليس من الواضح تماما كيف سيتم إدراج الاختلافات بين الجنسين فى السلوك الاقتصادى ونتائج السياسات فى صناعة سياسات الاقتصاد الكلى. ففى الاقتصاد الكلى، وفى نهاية المطاف، ينظر المرء عادة فى الاقتصاد الإجمالى أو الشامل. إلا أن الاقتصاديين يبدون الآن اهتماما أكبر بكيفية تأثير قضية المساواة بين الجنسين على الدخل الإجمالى وكذلك على المكونات الرئيسية للطلب الاقتصادى الشامل، بالتركيز على اتخاذ القرار فى الأسرة المعيشية.

وعلى الرغم من أن الدليل على العلاقة بين تدنى مكانة المرأة والنمو ليس حاسما بشكل تام - وقياس درجة عدم المساواة أو الحرمان بالمقارنة مع الرجال موضوع معقد فى حد ذاته - تبين نتائج البحوث أن البلدان التى تتخذ خطوات لزيادة فرص حصول النساء على التعليم، والرعاية الصحية، والعمالة، والائتمان ومن ثم تضييق الاختلافات بين الرجال والنساء من حيث الحصول على الفرص الاقتصادية، تزيد وتيرة التنمية الاقتصادية وتخفيض أعداد الفقراء فيها (كلاسن، ٢٠٠٧؛ والبنك الدولى، ٢٠٠١).

الاستهلاك. تتمثل إحدى أفضل النتائج توثيقا، مع ما يصحبها من أدلة تصدق على كثير من البلدان النامية فى أنه عندما تكون للنساء سيطرة أكبر على إنفاق موارد أسرهن المعيشية، فإنهن يخصصن حصة أكبر من الإنفاق لتعزيز قدرات أطفالهن وشراء ما تحتاج إليه الأسرة المعيشية من ضروريات. ونظرا لارتباط زيادة الاستثمار فى التعليم بارتفاع النمو، ولأن الإنفاق على الضروريات أكثر استقرارا من الإنفاق على الكماليات، فإن زيادة النفوذ الاقتصادى للنساء فى داخل الأسر المعيشية قد يعزز النمو الشامل ويقلل عدم الاستقرار الاقتصادى. وفى البلدان التى تكون فيها فرص النساء فى اكتساب عيشهن محدودة بفعل عوامل اقتصادية وثقافية، فإن السياسات العامة يمكنها عندئذ الاستفادة من التوجه نحو تعزيز إمكانيات توظيف عمالة النساء واكتسابهن للدخل. وتشمل السياسات التى تشجع النساء على العمل خارج المنزل، تقديم إعانات لدعم البرامج السابقة على مرحلة الالتحاق بالمدرسة، وتخفيض الأسعار الحدية المرتفعة للضرائب التى تطبق على كاسبى الدخل الثانوى فى الأسرة المعيشية.

الادخار والاستثمار. توحى النظرية بعدد من الأسباب تفسر اختلاف تفضيلات النساء عن الرجال فيما يتعلق بالادخار والنهوض بأعباء عمر متوقع أطول. والبحوث التجريبية الخاصة بالادخار والاستثمار أكثر ندرة من البحوث الخاصة بالاستهلاك. وتبين بعض الأدلة أن تعزيز سيطرة النساء على الموارد يؤدى فى الواقع إلى معدلات ادخار مرتفعة، إلا أن الأمر يتطلب دراسات أكثر لاستخلاص نتائج مؤكدة. وتشير الأدلة التى تم الحصول عليها من الإقراض متناهى الصغر إلى أن النساء ينزعن إلى تحقيق سجل أعلى فى سداد المستحقات، وإلى الاستثمار على نحو أكثر إنتاجية. كما توحى بيانات البلدان المتقدمة عن تخصيص الأصول المالية بأن النساء أكثر بغضا للمخاطرة. وعلى الرغم من أن هذا قد يبطئ النمو الاقتصادى العام، فإنه يمكن فى نفس الوقت أن يضفى قدرا أكبر من الاستقرار على الاستثمار والأسواق المالية. كما يمكن تغيير الميزان الخارجى، الذى يعكس الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمار القومى، بتأثير المساواة بين الجنسين على قرارات الادخار والاستثمار.

الاختيار العام. تبين البحوث الحديثة أن زيادة حرية المرأة فى التعبير السياسى والسلطة السياسية قد تزيد من الطلب على إعادة توزيع الدخل، وعلى التأمينات العامة، مثلا، من خلال زيادة الإنفاق على برامج الضمان الاجتماعى، والتعويضات عن الأمومة والبطالة. وقد تؤدى مثل هذه التفضيلات إلى تضخم شامل فى حجم الحكومة، مع تداعيات غير مؤكدة على النمو الاقتصادى الشامل.

وإذا ما أخذ كل ذلك فى الاعتبار معا، فإن هذه الاختلافات القائمة على أساس نوع الجنس، توحى بأن زيادة القوة الاقتصادية للنساء يمكن أن تؤدى إلى معدلات أكثر ارتفاعا للنمو الاقتصادى وتخفيض سرعة التذبذب. وهناك قدر كبير من الأدلة له طبيعة اقتصادية جزئية، إلا أنه يمكن استخلاص الاستنتاجات الاقتصادية والكلية من النمذجة الاقتصادية الجزئية، مادامت السلوكيات منتظمة وشائعة، ومن ثم لها أثر على المستوى الكلى.

وفى البلدان التى بها أدنى متوسط للدخل، والتى مازالت الزراعة فيها المصدر الرئيسى للنشاط الاقتصادى - مثل أفريقيا جنوب الصحراء - تفتقر النساء إلى التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل مما يمنعهن من القدرة على الاستفادة الكاملة من تحسن السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية، ويعوق النمو الاقتصادى (كولييه، ١٩٨٨؛ وبلاكدن وبهانو، ١٩٩٩). وحيث تتمتع النساء بفرص أكثر اتساعا، فإن نمو الصناعات الموجهة إلى التصدير مدعوما بتحرير التجارة، أثبت تعزيزه للنمو فى كثير من البلدان النامية، إلى جانب زيادة توظيف النساء. وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا - حيث أدت تجارة الصادرات إلى زيادة مثيرة فى فرص العمل بأجر للنساء - يقدمان مثالا لهذه الظاهرة. كما حسن

الجدول ١

استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين

على النطاق العالمى، البنات أقل حظا فى الالتحاق بالمدارس عن الأولاد، كما ترتفع احتمالات وفاتهن وهن أطفال رضع.

(متوسط غير مرجح، نسبة مئوية، مالم يذكر خلاف ذلك)

	القيد فى التعليم الابتدائى			القيد فى التعليم الثانوى			العمر المتوقع عند المولد (٢٠٠٢)		
	نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة الإناث إلى الذكور	نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة الإناث إلى الذكور	ذكور (سنة)	إناث (سنة)	نسبة الإناث إلى الذكور
تنمية بشرية مرتفعة	٩٦	٩٦	١,٠٠	٨٤	٨٧	١,٠٣	٧٣,٣٥	٧٩,٤٤	١,٠٨
تنمية بشرية متوسطة	٩٠	٨٨	٠,٩٨	٥٨	٦٠	١,٠٤	٦٤,٣٣	٦٨,٩٧	١,٠٧
تنمية بشرية منخفضة	٦٣	٥٥	٠,٨٦	٢١	١٥	٠,٧٣	٤٤,٦٩	٤٦,٥٢	١,٠٤

المصدر: البنك الدولى، مؤشرات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، تقرير عن التنمية البشرية؛ وحسابات موظفى صندوق النقد الدولى.
ملحوظة: البيانات عن ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ وتغطى العالم بأسره.

التحرير المالى الفرص الاقتصادية للنساء جزئيا من خلال زيادة فرص الحصول على الائتمان. إلا أن التذبذب الأكبر قد يلقى أعباء ثقيلة على الأسر المعيشية ذات الماليات الحدية، والتى ترأسها النساء بصورة غير متناسبة.

وضع موازنة لتحقيق المساواة بين الجنسين

تتمثل إحدى الطرق التى يمكن بها للبلدان إجراء تحديد دقيق للسياسات المطلوبة لتخفيض أوجه التفاوت بين الجنسين، فى وضع موازنة لتحقيق المساواة بينهما، وهو ما يتضمن الفحص المنتظم لبرامج وسياسات الموازنة لمعرفة أثرها على النساء. وقد اكتسب هذا المجهود الخاص لإدماج تحليلات نوعى الجنس فى سياسات الحكومة، بروزا فى السنوات الأخيرة جزئيا بفضل الدفعة الضخمة التى أحدثها مؤتمر المرأة العالمى فى بكين عام ١٩٩٥. ويشجع هذا النوع من الميزنة على تحقيق درجة أعلى من خضوع الحكومات للمساءلة عما قامت به من أجل تشجيع المساواة بين الجنسين، كما يساعد على ضمان توجيه الموازنات والسياسات نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وليس المقصود به فقط تحليل البرامج الموجهة بصفة خاصة إلى الإناث أو إلى وضع موازنة خاصة «بالنساء» بل إن القصد منه هو فحص آثار تحقيق المساواة بين الجنسين على كافة برامج وسياسات الحكومة.

وقد يتساءل المرء: لماذا يتم أخذ قضية نوع الجنس وحدها فى الاعتبار عند وضع الموازنة؟ وماذا عن المجموعات الأخرى من السكان الذين لا تلقى مصالحهم اهتماما كافيا؟ من ناحية المبدأ، فإن عمليات وضع الموازنة ينبغى أن تأخذ فى الحسبان إلغاء أى أوجه تفاوت ضارة اجتماعية. وقد نظمت بعض الجماعات، مثل كبار السن وبعض الأقليات العرقية، أنفسها فى الواقع لتأكيد مصالحها.

والأمر الواضح هو أنه لا يوجد شىء يمكن أن يطلق عليه الموازنة الحكومية المحايدة تجاه قضية نوع الجنس. فعلى سبيل المثال، فإن تخفيض الإنفاق على مياه الشرب النقية قد يلحق الضرر بالبنات والنساء بصورة غير متناسبة لأنهن عادة ما يتحملن العبء الزمنى والجسدى لتوفير الماء النقى للأسر المعيشية عندما لا يكون متاحا بسهولة. وبالمثل، فإن زيادة المصروفات المدرسية، قد يقلل بصورة غير متناسبة فرص البنات للانتظام فى الدراسة، تماما كما قد يؤدى إلى تخفيض الخصم الضريبى لمصروفات العناية بالطفل إلى إضافة أعباء غير متناسبة على النساء، باعتبارهن مسئولات عن القدر الأكبر من أنشطة تنشئة الأطفال.

هل هناك مبرر اقتصادى إلى وضع موازنة لتحقيق المساواة بين الجنسين؟ لقد حاج هذا بأن تقليل افتقار وضع المرأة للشروط الأساسية يمكن ربطه بارتفاع معدل النمو الاقتصادى، وزيادة الاستقرار الاقتصادى، وهو ما يغل منافع لا تأخذها الأسواق الخاصة، وإذا ما تركت وشأنها، فى الحسبان. ونظرا لأن بعض المنافع التى تعود من تخفيض أوجه عدم المساواة تلك، مثل آثار التعليم الأفضل على الخصوبة وصحة الطفل، قد لا تظهر نفسها سوى فى الأجل المتوسط، فإن من الأمور الأساسية وضع الميزنة التى تراعى نوع الجنس فى السياق متوسط الأجل للموازنة. بل إنه حتى إذا لم يؤد تخفيض أوجه عدم المساواة بين الجنسين بالضرورة إلى تحسين النمو فإنه خلق مجتمعا أكثر إنصافا، وهذا يوفر مبررا للتدخل العام.

كيف يعمل وضع موازنة تراعى المساواة بين الجنسين فى الممارسة العملية؟ لقد اتخذت المبادرات الفردية طائفة واسعة من الأشكال. فهى قد تستدعى إعداد وثيقة منفصلة لتقييم تداعيات البرامج الحكومية الخاصة بالنساء، يتم تقديمها بعد ذلك مع الموازنة. كما يمكن دمجها فى العمليات الخاصة بالإدارات وتحليل البرامج على أساس مستمر بحيث يتم تقييم جميع البرامج والسياسات من حيث كيفية إسهامها فى رفع مكانة ووضع النساء والفتيات. ويمكن أيضا أن تكون فى شكل التزامات رسمية فى الموازنة، أو مجرد «كتاب أبيض» تضعه الجماعات المهتمة بذلك من خارج الحكومة.

تقييم الآثار على الإنفاق. تم استحداث أدوات محددة لدمج إعداد موازنة تراعى المساواة بين الجنسين فى العملية النمطية العادية لإعداد الموازنة (بود لندر وهويت، ٢٠٠٢، وبود لندر وآخرون، ٢٠٠٢). وفى التطبيق المعتاد، يتم تقييم وقع الإنفاق بتجزئة الإنفاق الإجمالى للحكومة، إلى تلك الفئات التى تعتبر مفيدة للنساء والفتيات، وتلك التى لها أغراض عامة (والتى تنزع إلى الجزء الأكبر من الإنفاق). كذلك قد تركز مبادرات وضع الموازنات التى تراعى المساواة بين الجنسين على التشغيل العام.

تقييم الآثار على الإيرادات. تحاول مبادرات أحدث تقييم سياسات الإيرادات. والضريبة على الدخل الشخصى إحدى الضرائب التى تتلاءم بسهولة مع هذا الإطار، نظرا لأن لها طبيعة شخصية بالنسبة للأفراد، الذين يقدمون لكل فرد، إقرارهم الضريبى على أساس دخلهم الفردى (أو المشترك). وفى الماضى، مارست بلدان كثيرة التمييز بصراحة ضد النساء فى ضريبة الدخل الشخصى، أما اليوم فإن هذا العدد يتناقص. وفى البلدان المتقدمة، يكاد التمييز يكون قد انتهى تقريبا، ولكن فى البلدان النامية، يمكن أن نجد ضرائب شخصية على الدخل بها بعض خصائص التميز حسب نوع الجنس، مثل عزو جميع الإيرادات غير الناشئة عن الأجور، لغرض حساب الضرائب، إلى الزوج بغض النظر عمن يحوز الملكية (وهو ما يجسد الافتراض بأن ممتلكات المرأة ملك لزوجها)؛ أو منح الرجال إعفاءات كبيرة، مما يؤدى إلى خفض الأسعار الفعلية للضرائب عليهم؛ أو تطبيق سعر مخفض للضريبة على

الجدول ٢

كيف تبدو الموازنة التى تراعى المساواة بين الجنسين؟

مثالان افتراضيان للتحليل المستند بنوع الجنسية فى موازنة وطنية.

	وزارة التعليم			
الغرض	الأبعاد المتعلقة بنوع الجنس	نواحى النشاط	الموازنة	مؤشرات الأداء والمنافع
التوسع فى التعليم الابتدائى	انخفاض معدلات قيد البنات عن الأولاد، والهدف تحقيق المساواة فى هذا المعدل، وتحقيق التعليم الابتدائى الشامل	تقديم الدعم إلى أولياء الأمور الذين يرسلون بناتهم إلى المدارس الابتدائية، على أن تقوم أهلية الاستفادة على أساس اختبار وسائل المعيشة	مستمدة من تقدير عد أولياء الأمور الذين يستفيدون من الدعم على أساس سنوى	نسبة الأولاد للبنات فى التعليم الابتدائى ومعدل القيد الإجمالى للأولاد والبنات تحسين قدرة البنات على اكتساب الدخل بسبب التعليم الأفضل وغير ذلك من المنافع الاجتماعية
	وزارة الصحة			
تخفيض التعرض لمرض الإيدز	تتعرض البنات بدرجة أكبر للإصابة بفيروس ومرض الإيدز عن الأولاد، بسبب الممارسات الثقافية التى تحد من قدرة البنات على حماية أنفسهن على الممارسات الجنسية غير الآمنة.	وضع برامج لتعليم الرجال عن مخاطر الممارسات الجنسية غير الآمنة على النساء والبنات.	مستمدة من تقدير تكلفة تدريب العاملين فى الرعاية الصحية على توصيل هذه الرسالة.	إجراء تغيرات فى إصابة الفتيات. تخفيض تكاليف العلاج وتحسين الصحة والعمر المتوقع.

المصدر: المؤلف.

نفس الدخل. أما الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة دخل الشركات والضرائب على التجارة الدولية، فهى ليست شخصية. ومع ذلك، فإن هناك تحيزا ضمنيا حسب نوع الجنس تمكن ملاحظته فى هذه الضرائب من خلال أنماط التكرار التى تختلف حسب نوع الجنس. فقد يكون هناك، مثلا، تحيز ضد الرجال فى ضرائب الإنتاج التى تفرض على استهلاك المشروبات الكحولية. والتدخين، والقمار - والتى هى أنشطة يمارسها الرجال بصورة غير متناسبة فى كافة المجتمعات تقريبا.

ما مدى نجاح الموازنات التى تحقق المساواة بين الجنسين

منذ عام ١٩٨٤، حاول نحو ٤٠ بلدا من مختلف مناطق العالم تجربة شكل أو آخر من الميزنة الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين، عادة على المستوى القومى، وإن تم فى بعض الحالات على المستوى دون القومى. وكانت الحكومات هى التى تقود هذه المبادرات (السلطة التنفيذية أو التشريعية) وأحيانا كانت تقودها منظمات المجتمع المدنى. وقد ركز معظم هذه المبادرات على جانب الإنفاق فى الموازنة، إلا أن بضعة بلدان نظرت فى جانب الإيرادات أيضا.

وكانت أستراليا هى أول بلد يدرج رسميا الميزنة الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين فى الموازنة العامة من خلال مفهوم موازنة النساء. وحذت جنوب أفريقيا حذوها فى عام ١٩٩٥ كجزء من جهدها القوى لإلغاء أوجه عدم المساواة فى الفترة التالية لانتهاء نظام الفصل العنصرى. وكانت إحدى النتائج الملموسة فى جنوب أفريقيا هى إلغاء التمييز الجنسى ابتداء من ضريبة الدخل الشخصى؛ حيث كانت تفرض ضرائب على بعض النساء أكثر مما يفرض على الرجال ذوى الدخل المماثل. وفى الاتحاد الأوروبى، كانت المساواة بين الجنسين إحدى الأولويات منذ زمن طويل، ويجرى تنفيذ مبادرات لوضع موازنات لتحقيق المساواة بين الجنسين فى عدد من البلدان، بما فى ذلك البلدان الاسكندنافية وأسبانيا. وتتضمن المبادرات الأخرى «فريق موازنة النساء» فى المملكة المتحدة، الذى يعلق على سياسات المالية العامة فى كل موازنة سنوية. وفى الهند، قيم الباحثون مدى كفاية برامج الموازنة للوفاء باحتياجات النساء وتخفيض أوجه التفاوت بين الجنسين. وقد عملت المنظمات غير الحكومية فى المكسيك مع الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات للجمع بين التحليل الأكاديمى الراسخ وبين المساندة اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتخفيض أعداد الفقراء فى سياق الموازنات. وفى رواندا، تستخدم مبادرة لوضع موازنة ترمى لتحقيق المساواة بين الجنسين لتنوير الحوار الوطنى حول سياسة الموارد وتخصيصها.

ما هو الحكم الذى تم التوصل إليه حتى الآن؟ إن الإجابة مختلطة. ففى بعض الحالات، مثل استراليا وجنوب أفريقيا، أخفقت المبادرات فى أن تصبح جزءا من النسيج المؤسسى بعد الفورة المبدئية للنشاط. وتوضح هذه التجارب الحاجة إلى أن تصبح مبادرات تحقيق المساواة بين الجنسين جزءا لا يتجزأ من عملية الموازنة العامة وإثبات جدواها. كما يقتضى الأمر أن تحظى المبادرات بدعم سياسى واسع لتجنب وقوعها ضحية لتغير الحكومات.

نتيجة لما تقدم، يمكن استخلاص عدة دروس مهمة من هذه التجربة حتى الآن:

- ينبغى إدماج الميزنة الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين فى عملية الموازنة العادية حتى تصبح ذات طابع مؤسسى كامل. وبدون ذلك، قد لا تستمر حتى المبادرات التى تمت الموافقة عليها بحماس. وقد يتطلب بعض عناصر الميزنة لتحقيق المساواة بين الجنسين مثل تحليل منافع تواتر حالات الضرائب، جهودا خاصة بصفة دورية.
- ينبغى أن تتصدى لأهداف محددة مثل تقليل عدم المساواة فى التحصيل التعليمى، وله منافع واضحة يمكن قياسها باستخدام بعض الأدوات والبيانات البسيطة (انظر الجدول ٢).
- تنبغى الاستعانة بالمجتمع المدنى التماسا للدعم والمساعدة فى الجوانب التى تتطلب بحوثا موجهة بدرجة أكبر. كما ينبغى تطبيقها على المستويات الحكومية دون القومية وفقا لما يتطلبه الأمر.
- ينبغى أن تغطى كلا من الإنفاق والإيرادات.
- لا ينبغى كقاعدة، وضع أهداف محددة للإنفاق على الأغراض المرتبطة بالنساء (إلا إذا كانت الموازنات مقيدة بشدة، وكان هذا الإنفاق يقل كثيرا عما قد تختاره فى غير ذلك الموازنة غير الخاضعة للقيود)، نظرا لأن هذا ينزع إلى تقليل المرونة، ويجعل عملية وضع الموازنة أقل فعالية.

الخلاصة

تحسن مفهومنا عن الفروق بين نوعى الجنس، والكيفية التى تختلف بها آثار السياسات العامة على الرجال والنساء، فى السنوات الأخيرة، وطفق يؤثر فى صناعة سياسات الاقتصاد الكلى، خاصة سياسات المالية العامة.

ويمكن أن تؤدى تقليل أوجه التفاوت بين الجنسين إلى تحسين أداء الاقتصاد الكلى. ويعنى الاعتراف بأضرار التفاوت بين الجنسين أن الموازنات الحكومية ليست محايدة فيما يتعلق بنوعى الجنس، ضمنا وجود حاجة إلى إدماج الاعتبارات الخاصة بنوعية الجنس فى عمليات وضع الموازنة. وعلى الرغم من أن المبادرات الخاصة بوضع الموازنة لتحقيق المساواة بين الجنسين قد تتخذ أشكالا مختلفة، فإن أهم أغراضها هو التأثير فى عملية وضع الموازنة، ومساعدة صناع السياسات على التركيز على الطرق التى يمكن بها للسياسات العامة أن تساعد على تقليل أوجه التباين بين الجنسين، وتحسين النتائج الاقتصادية. ■

جانيت ستوتسكى تعمل نائبة لرئيس شعبة بالدائرة الأفريقية فى صندوق النقد الدولى.

المراجع:

Blackden, C. Mark, and Chitra Bhanu, 1999, "Gender, Growth, and Poverty Reduction," World Bank Technical Paper No. 428 (Washington: World Bank).

Budlender, Debbie, Diane Elson, Guy Hewitt, and Tanni Mukhopadhyay, 2002, Gender Budgets Make Cents: Understanding Gender-Responsive Budgets *(London: Commonwealth Secretariat).*

Budlender, Debbie, and Guy Hewitt, editors, 2002, Gender Budgets Make More Cents: Country Studies and Good Practice *(London: Commonwealth Secretariat).*

Collier, Paul, 1998, "Women in Development: Defining the Issues," Policy Research Working Paper No. 129 (Washington: World Bank).

Grown, Caren, Diane Elson, and Nilufer Cagatay, 2000, "Growth, Trade, Finance, and Gender Inequality: Introduction," World Development, *Vol. 28, No. 7, pp. 1145–56.*

Gupta, Sanjeev, Mark Plant, Thomas Dorsey, and Benedict Clements, 2002, "Is the PRGF Living Up to Expectations?" Finance and Development, *June, pp. 17–20.*

Klasen, Stephan, 2007, "Pro-Poor Growth and Gender Inequality: Insights from New Research," Poverty in Focus, *International Poverty Centre, March, pp. 5–7.*

World Bank, 2001, Engendering Development: Through Gender Equality in Rights, Resources, and Voice *(New York: Oxford University Press).*